

Distr.
GENERAL

S/1998/754
13 August 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير مؤقت للأمين العام عن الحالة في طاجيكستان

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١١٦٧ (١٩٩٨) المؤرخ ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٨. وهو يستوفي سجل التطورات في طاجيكستان وأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان منذ تقرير المؤرخ ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨ (S/1998/374).

ثانيا - التطورات الرئيسية

٢ - بدأت الفترة المشمولة بالتقرير بانتكاسة خطيرة في عملية السلام تمثلت في قرارين اتخذهما البرلمان الطاجيكي. فالقرار الأول، الصادر في ٢١ أيار/ مايو، لم يُقر تعيين السنيين أكبر توراجونزوداه ودولت أوزمون، أكبر عضوين في المعارضة الطاجيكية الموحدة في المنصبين الوزاريين المسندين إليهما في الحكومة. وقد أعلن الرئيس إيمومالي رحمونوف اعتزامه إعادة طرح اسميهما في دورة البرلمان القادمة التي لم يُحدد لها موعد بعد. وفي الوقت نفسه لا يزال الاثنان يمارسان المهام الموكلة إليهما.

٣ - أما القرار الثاني، الصادر في ٢٢ أيار/ مايو، فهو يعدل مشروع قانون الأحزاب السياسية الذي أقرته لجنة المصالحة الوطنية. ووفقا للتعديل، كان سيحظر نشاط الأحزاب القائمة على أساس ديني مما يؤدي، فعليا، إلى إقصاء حزب النهضة الإسلامية، وهو أكبر عناصر المعارضة الطاجيكية الموحدة، عن المشاركة في الحياة السياسية بالبلد. ومن ثم يكون أحد الأركان الرئيسية لاتفاق السلام قد قُوض.

٤ - وسرعان ما تصاعد التوتر في البلد نتيجة لذلك القرار. وكتب السيد عبد الله نوري زعيم المعارضة الطاجيكية الموحدة ورئيس لجنة المصالحة الوطنية إلى الرئيس رحمونوف وإلى رئيس البرلمان ليشدد على تعارض القرار المذكور مع الاتفاق العام بشأن إقرار السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان، ويبرز أثره الضار على عملية السلام. وأعرب أعضاء فريق الاتصال التابع للدول والمنظمات الدولية الضامنة وحكومات أخرى عن شديد قلقهم وحثوا الرئيس على عدم توقيع مشروع القانون. وقد بذلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة مساعيها الحميدة ويسّرت الاتصالات بين الطرفين من أجل التغلب على الحالة الصعبة التي نشأت من جراء ما تقدم.

٥ - وفي ٢ حزيران/يونيه، أنشأ الرئيس رحمونوف، على أثر اجتماع مع السيد نوري، لجنة توفيق قوامها ١٢ عضوا تضم ممثلين للحكومة ولجنة المصالحة الوطنية والبرلمان، وذلك لاستعراض المواد مثار الخلاف في مشروع القانون وتقديم مقترحات بحلول ٢٢ حزيران/يونيه. وساعد اللجنة في أعمالها اختصاصي في القانون الدستوري وفرته بعثة الأمم المتحدة ومولته مؤسسة أغاخان. ولم تحرز اللجنة، في بادئ الأمر، تقدما يذكر. وفي ٩ حزيران/يونيه، اجتمعت مع الرئيس رحمونوف في مقر الأمم المتحدة حيث كان موجودا لحضور الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مكافحة المخدرات، وحثته على إيجاد حل للحالة. وأتبع الاجتماع برسالة بعثت بها إلى الرئيس رحمونوف.

٦ - وفي ١٨ حزيران/يونيه، توصلت اللجنة إلى توافق آراء بشأن الاستعاضة عن الحكم موضع الخلاف في مشروع القانون بنص جديد يحظر استخدام المؤسسات الدينية في الأغراض السياسية. وأحال الرئيس رحمونوف المشروع المنقح إلى البرلمان حيث ينتظر البحث.

٧ - وبسبب الأزمة، تم تقديم موعد وصول السيد يان كوبيس ممثلي الخاص المعين حديثا إلى طاجيكستان، إلى منتصف حزيران/يونيه. والواقع أن ذلك الموعد سبق بعدة أيام الذكرى الأولى لتوقيع الاتفاق العام لإقرار السلام في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وفي تلك المناسبة أعلن الرئيس رحمونوف عفوا عاما ولكنه لم يشمل أعضاء المعارضة الموحدة. كما أنه لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بتنفيذ قانون العفو المعتمد في العام الماضي في إطار اتفاق السلام.

٨ - وجرى التحرك، بقدر ضئيل، في تنفيذ البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية. فمن ١ إلى ٣ تموز/يوليه، أعيد ١٥٢ من مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة من أفغانستان مع كمية ضخمة من الأسلحة والذخائر، حيث تم إيواؤهم في ثكنات في غارم. واضطلع بالعملية، حسبما ينص الاتفاق، قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة ورصدها بعثة مراقبي الأمم المتحدة. وهناك في شرخانبدرد على الحدود في اتجاه طاجيكستان، مجموعة أخرى من مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة تنتظر إعادتها إلى الوطن.

٩ - وفي الأسابيع القليلة الماضية، أدت عدة مجموعات من مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة اليمين العسكري. الأمر الذي ينص عليه البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية كعلامة على تحول وحدات المعارضة الطاجيكية الموحدة إلى وحدات في القوات المسلحة النظامية. والواقع أن التحول الفعلي لتلك الوحدات يستلزم عددا من التدابير الأخرى، من قبيل تعديل هياكل السلطة وتوزيع أفراد المعارضة الطاجيكية الموحدة عليها. وهو ما لم يحدث، ولا يوجد بالفعل في مناطق التجمع، حسبما ينص أيضا الاتفاق، سوى عدد ضئيل من المقاتلين.

١٠ - وقد تعرضت عمليات بعثة الأمم المتحدة في ذلك البلد، في ٢٠ تموز/يوليه، لنكسة كبرى، حيث قتل أربعة من أعضاء فريقها المتمركز في غارم. وهؤلاء الأربعة هم الرائد رايتشارد تشيفشايك من بولندا،

والرائد أدولوفو شاربيغيه من أوروغواي، وهما مراقبان عسكريان؛ والسيد يوتاكا أكيينو، موظف شؤون مدنية؛ والسيد يورايون مهوراموف، مترجم شفوي. وقد أطلق عليهم الرصاص وقتلوا على بعد ثلاثة كيلومترات جنوب ملتقى طرق لابي جار، وهم في طريق عودتهم من تافيلدارا حيث اجتمعوا مع القائد الإقليمي للمعارضة الطاجيكية الموحدة.

١١ - وعلى الفور أوقفت بعثة الأمم المتحدة أنشطتها في الميدان وأعادت جميع أفرقتها إلى القاعدة في دوشانبه. وأوقفت عملية استبدال المراقبين العسكريين الذين انتهت مهمتهم، خفضا للعدد الزائد من الأفراد في دوشانبه. وأوقفت، أيضا، أنشطة جميع وكالات وبرامج الأمم المتحدة في تافيلدارا وكاراتيجين.

١٢ - وفي ٢٢ تموز/يوليه، أنشأ الرئيس رحمونوف لجنة تضم أعضاء من الحكومة ومن لجنة المصالحة الوطنية ويرأسها نائب رئيس الوزراء عبد الرحمن عظيموف، للتحقيق في الحادث وموافاته بما توصلت إليه من نتائج في غضون ١٠ أيام. وشكل السيد عظيموف فريقا خاصا للتحقيق يضم ممثلين من مكتب المدعي العام ومن وزارتي الداخلية والأمن. وأبقى السيد عظيموف السيد كوبيس على علم بسير التحقيق، ولكن لم يصدر، حتى الآن، أي إعلان رسمي بشأن نتائجه.

١٣ - واجتمع الفريق الاستشاري التابع للبنك الدولي والمعني بطاجيكستان في باريس في ٢٠ أيار/مايو. وأسفر الاجتماع عن إعلان تبرعات تناهز قيمتها ٢٨٠ مليون دولار الغرض منها دعم ميزان المدفوعات ودعم الاستثمارات بطاجيكستان وتقديم المساعدة التقنية إليها، ومعظم تلك التبرعات من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي. وفي ٣٠ تموز/يوليه، وافق المجلس التنفيذي للبنك الدولي خلال اجتماع كان قد أُرِجئ مرتين، على قرض من أجل التكيف الهيكلي قدره ٥٠ مليون دولار.

١٤ - وفي الأسبوع السابق على قرار البنك الدولي، أصدر الرئيس رحمونوف والسيد نوري بيانا مشتركا قدما فيه تقييما إيجابيا لعملية السلام. وعشية صدور القرار، توصلت لجنة المصالحة الوطنية إلى اتفاق بشأن تعيين أربعة من أعضاء المعارضة الطاجيكية الموحدة في مناصب وزارية بالحكومة وهي منصب وزير الزراعة ومناصب رؤساء لجان الغاز والنقط، وحالات الطوارئ، والمعادن النفيسة. ووافق الرئيس رحمونوف على التعيينات الأربعة في ٣ آب/أغسطس. وبعد ذلك بعدة أيام، عين قائد آخر من المعارضة الطاجيكية الموحدة رئيسا للرابطة الحكومية المعنية بإنتاج الألبان واللحوم. ولم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن التعيين في منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع.

١٥ - وفي ٣٠ تموز/يوليه، اعتمدت لجنة المصالحة الوطنية جدولا زمنيا جديدا لتنفيذ اتفاق السلام. وقد استعِض به عن الجدول الزمني المعتمد في ٢٩ نيسان/أبريل والذي أصبح باليا نتيجة انقضاء الآجال المحددة فيه. ووفقا للجدول الجديد تسري المواعيد النهائية التالية:

(أ) تعيين شخصيات من المعارضة الطاجيكية الموحدة في مناصب على كافة مستويات الفرع التنفيذي - نهاية أيلول/سبتمبر؛

(ب) تنفيذ المرحلة الثانية من البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية - ٢٥ آب/أغسطس؛

(ج) رفع الحظر بعد ذلك عن الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام؛

(د) تشكيل لجنة مركزية للانتخابات - أيلول/سبتمبر؛

(هـ) وضع تعديلات الدستور في صيغتها النهائية - ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر.

ولم تحدد أي مواعيد نهائية لتنفيذ قانون العفو، ولعودة اللاجئين، أو لإجراء استفتاء على الدستور أو الانتخابات.

أنشطة فريق الاتصال

١٦ - واصل فريق الاتصال التابع للدول والمنظمات الدولية الضامنة جهوده الرامية الى تيسير تنفيذ الاتفاق العام. وعقد اجتماعات طارئة وأصدر توصيات محددة وكذلك بيانات صحفية تجسد موقفه المشترك من القضايا المتصلة بالتعجيل بفض المشاكل التي تؤثر على عملية السلام وبالنهوض بتلك العملية وحث فريق الاتصال بوجه خاص الحكومة على المضي في عملية إدماج أفراد المعارضة في الهياكل الحكومية التنفيذية والإسراع بمعالجة قضايا العفو المتبقية حسبما ينص عليه الاتفاق العام وباعتبار ذلك تدبيراً هاماً من تدابير بناء الثقة. وفي الوقت نفسه دعا فريق الاتصال الى نزع سلاح المعارضة الطاجيكية الموحدة بصورة حقيقية وإدماج المقاتلين في هياكل السلطة الحكومية.

١٧ - ووافق فريق الاتصال على عقد اجتماع على مستوى وزراء الخارجية لاستعراض التقدم المحرز خلال العام الماضي ومناقشة سبل تدعيم عملية السلام والتعجيل بها. وجدير بالذكر أن تلك الاجتماعات الدورية منصوص عليها في الاتفاق العام. وقد أبدت الحكومة الطاجيكية تحفظات إزاء عقد اجتماع من هذا القبيل في هذه المرحلة.

ثالثاً - الأمن

١٨ - في ٢٣ أيار/ مايو أبلغت الحكومة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان أن أفراداً من المعارضة الطاجيكية الموحدة في كفرنيخون أخذوا ثلاثة جنود من الجيش رهائن. ومن جانبهم، اشتكى قادة المعارضة الطاجيكية الموحدة من مضايقات تعرضوا لها في نقطة تفتيش للجيش في المنطقة. والشكاوى من المضايقات والابتزاز في نقط التفتيش الحكومية العديدة متكررة. وقد أطلق سراح الجنود الثلاثة بعد

تدخل من السيد توراجونزوداه، نائب قائد المعارضة الطاجيكية الموحدة. وفي ١٢ تموز/يوليه، حدث اشتباك عنيف بين فريقين من المعارضة الطاجيكية الموحدة في كفرنخون. وقد تمت السيطرة على هذا الاشتباك وأعيد النظام عقب تدخل من قيادة المعارضة الطاجيكية الموحدة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان ولجنة المصالحة الوطنية. وفي دوشانبه، قتل في ٢٩ تموز/يوليه، نائب رئيس نقابة الجمارك بسيارة ملغمة أمام قصر الرئاسة؛ وقتلت زوجته بالرصاص بعد ذلك بأيام قليلة. وفي ٥ آب/أغسطس عشر، في مشرحة في مقاطعة كفرنخون، على رجل دين معروف من دوشانبه وتلميذه، اللذين كانا مفقودين، مقتولين بالرصاص.

١٩ - وفي عدد من المناسبات عُرقلت حركة فرقتين تابعتين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في منطقة غارم وفي وادي كاراتيجين. وفي ١١ حزيران/يونيه، تعرض الفريق المقيم في طاجيك آباد للمضايقة والسرقة من رجال مسلحين مقنعين أثناء قيامه بدورية بالقرب من هويت. وقد قامت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان على الفور بعرض هذه الأحداث على اللجنة الفرعية العسكرية التابعة للجنة المصالحة الوطنية، التي يرأسها ممثل للمعارضة الطاجيكية الموحدة. وقد أثّرت حادثة ١١ حزيران/يونيه أيضا مع السيد نوري.

٢٠ - وقد قمت في الفقرات من ١٠ إلى ١٢ أعلاه بوصف مقتل أربعة أفراد من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في ٢٠ تموز/يوليه والإجراءات التي اتخذت عقب ذلك.

٢١ - وقد أدى انعدام الأمن إلى عرقلة عمليات البعثة وقتا طويلا. وجدير بالذكر أن آخر مرة تعين فيها وقف العمليات في الميدان، وتخفيض عدد المراقبين العسكريين، كانت بعد حادثة الرهائن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الذي نتج عنه مصرع أحد الرهائن. وفي وقت سابق من ذلك العام، وبعد حادثة شباط/فبراير نُقل معظم أفراد البعثة وسواهم من أفراد الأمم المتحدة إلى أوزبكستان لأسابيع عديدة. وكانت البعثة تعمل في ظل تدابير وقائية صارمة، وتقوم على الدوام بتحليل الحالة وحصر نفسها في مناطق اعتبرت آمنة إلى حد معقول. وشملت هذه المناطق غارم، ووادي كاراتيجين وقطاع تافيلدارا. بيد أن الحادثة التي وقعت في ٢٠ تموز/يوليه بينت مدى عدم قابلية الحالة للتنبؤ حتى في تلك المناطق.

٢٢ - وقد أشرت في تقارير سابقة إلى ثلاثة خيارات لحماية أفراد الأمم المتحدة:

(أ) جرى التفكير، في البداية، في أن قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة يمكنها أن تضطلع بمهمة تأمين مناطق التجمع ولم يكن هذا مقبولا من المعارضة الطاجيكية الموحدة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، نقحت ولاية القوة لتشمل توفير الأمن لأفراد الأمم المتحدة وسواهم من الأفراد الدوليين في طاجيكستان. وعقب ذلك أجرت البعثة مناقشات مفصلة مع قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة بشأن واجبات المرافقة وسواها من الواجبات الأمنية للبعثة. بيد أن هذه القوات أشارت إلى أنه لا يمكنها أداء هذه المهام بدون موافقة المعارضة الطاجيكية الموحدة، وهي الموافقة التي لم ترد. لذا

فلا يمكنها أن تعمل بحرية في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة الطاجيكية الموحدة في شرق دوشانبه وقد أكدت قيادة قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة للبعثة أنها ستساعد في حالات الطوارئ؛

(ب) والخيار الثاني، هو كتيبة مشاة تابعة للأمم المتحدة. ولم يتابع هذا الخيار نظرا لأن حكومة طاجيكستان تعترض عليه، كما أعرب آخرون مهتمون بالأمر عن بعض التحفظات عليه؛

(ج) ونظرا لعدم توفر الخيارين السابقين، فقد اقترحت الأمم المتحدة تشكيل كتيبة خاصة للأمن، يُستخدم فيها أفراد من الحكومة والمعارضة الطاجيكية الموحدة المرابطين بالفعل في دوشانبه. وقد اعتبر هذا أيضا من تدابير بناء الثقة وخطوة أولى نحو إعادة إدماج مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة في الجيش الوطني. وقد تكونت المفزة بعد تأخير استغرق عدة أشهر وتلقت تدريبا على يد ضباط أتت بهم الأمم المتحدة. بيد أنها لم تصبح جاهزة للعمل بسبب نقص المعدات الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، منعها ضعف التماسك والقيادة والسيطرة حتى الآن من أن تكون القوة الفعالة المطلوبة. وفي ١٦ حزيران/يونيه، أطلق الرصاص على نائب قائد هذه الوحدة، وهو عضو في المعارضة الطاجيكية الموحدة، وقتل على يد أشخاص مجهولين.

٢٣ - وفي ظل هذه الظروف، غدا من الضروري الحد من أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وخاصة حركتها في الميدان. ومن المزمع تزويد البعثة بمركبات إضافية ذات جسم معدني صلب ومعدات اتصالات أفضل كيما يتوفر لأفرادها حماية سلبية على الأقل.

رابعاً - ملاحظات

٢٤ - بدأت فترة الولاية الحالية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان بأزمة سياسية حول مشروع قانون الأحزاب السياسية حجبها بعد ذلك مصرع الأفراد الأربعة التابعين للبعثة. وتبرز هذه الأحداث التقلب المستمر لعملية السلام، وآمل أن يتمكن الطرفان الطاجيكيان من شحذ إرادتهما وعزمهما لتنفيذ الاتفاق العام لإقرار السلم، الذي وقعا عليه منذ أكثر من عام مضى، بنية طيبة وبسرعة منتظمة.

٢٥ - والواقع أن الكلمات لا تسعني في إدانة حادث اغتيال أعضاء بعثة الأمم المتحدة الأربعة الذين كانوا في مهمة سلام وكانوا عَزَلًا. ومن المرجو أن يُعثر عاجلاً على مرتكبي هذه الجريمة ويقدموا للعدالة. وإنني أشاطر أعضاء بعثة الأمم المتحدة الحزن في مصابهم في زملائهم وأود أن أحييهم على أسلوبهم في التصدي لهذه الأزمة.

٢٦ - وقد أعرب الزعماء الطاجيكيون عن خيبة أملهم لمستوى المساعدة التي يتلقاها البلد من المانحين الدوليين، وأكدوا في بعض الأحيان أن التطور الإيجابي لعملية السلام يتوقف على هذه المساعدة. ويجب

أن أؤكد أنه لم ينفذ سوى عدد قليل من التعهدات التي قدمت في مؤتمر فيينا للمانحين الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ورغم ذلك فإن العقوبات الماثلة في سبيل عملية السلام سياسية أساسا، ومن الضروري التغلب عليها وذلك لتأمين رفاه طاجيكستان في المستقبل. وإن إحراز تقدم ملموس في تنفيذ اتفاق إقرار السلم هو أيضا أفضل طريقة للرد على شكوك البلدان المانحة.

٢٧ - وأود أن أشجع الطرفين الطاجيكيين على الاستفادة من الدعم الدولي المستمر لعملية السلام. وبالإضافة إلى الخدمات التي يقدمها ممثلي الخاص وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، فإن فريق الاتصال التابع للدول والمنظمات الدولية الضامنة مصدر هام للدعم. وإنني لعلني اقتناع بأن الاجتماع الذي سيعقد على مستوى وزراء الخارجية، والذي يقوم حاليا فريق الاتصال بإعداده، يمكن أن يوفر زخما قيما لعملية السلام.

— — — — —